المحاضرة 5- التعليم في الجزائر عند الاستقلال:

مدخل

طالما اعتبر الشعب الجزائري التربية قيمة إيجابية، بل وقضية حيوية وعامل تحرر ورقي بالنسبة للمجتمع ككل، فقد ارتكز الجهد التنموي دائما على العمل التربوي والتكوين، حيث تبوأت التربية مكانة بارزة في سلم الاهتمامات الكبرى للجزائر المستقلة، وقد أظهرت دراسة النصوص التي رسمت معالم المصير الوطني الأهمية القصوى التي أوليت لتكوين الإنسان وتطوير المجتمع

وللتعرف على واقع التربية والتعليم في الجزائر بعد الاستقلال لا بد من معرفة خصائص الواقع الاجتماعي الجزائري ، حيث وجدت الجزائر نفسها عند استرجاع السيادة الوطنية في مواجهة التخلف الاجتماعي وتحدياته، من تفشي الأمية والفقر والأمراض، وأمام منظومة تربوية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين حيث كان التعليم موجها بالدرجة الأولى إلى المعمرين الفرنسيين.

- واقع التعليم عشية الاستقلال:

أما التعليم بالنسبة للجزائريين فبقى محصورا في التعليم الابتدائي ولم يكن شاملا ولا ديمقراطيا، حيث انحصر على مناطق وطبقات دون أخرى.

- كما تميز بقلة الهياكل وتنظيمات الاستقبال ونقص فادح في الإطارات إذ غادر الجزائر صبيحة الاستقلال معظم المعلمين الفرنسيين، ولم يبقى من سلك التعليم إلا أولائك القلة من الجزائريين لم يزد عددهم عن 2602 معلما.

- كما تميز الوضع التعليمي في الجزائر بانخفاض مستوى التمدرس وانتشارا كبيرا للجهل بين أوساط المجتمع ، حيث كان عدد التلاميذ الذين يزاولون الدراسة سنة 1962 لم يتجاوز 353.88 تلميذ

لذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية الفتية أن تجسد طموح الشعب الجزائري في التنمية وأن تبرز مكونات هويته وبعده الثقافي الوطني وأن تضمن له حقه في التربية والتعليم.

وهذا ما أبرزته الدولة منذ السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية حيث أعربت على بناء نظام تربوي جزائري مستمد من الأبعاد التاريخية والحضارية للأمة الجزائرية والمقاومات الشعبية وأدبيات الحركة الوطنية، حيث أنشأت الوزارة لجنة تكلف بإعادة النظر في هيكلة المنظومة التربوية، من خلال الأهداف والغايات، البرامج ،المواقيت، ولغة التعليم وذلك بموجب المرسوم المؤسس في 1962/09/27 حيث نصبت هذه اللجنة رسميا سنة 1964 مؤكدة من خلال النصوص والمواثيق الرسمية مجموعة أهداف كان أهمها التأكيد على :

- البعد الوطني
- ديمقراطية التعليم

- التعريب
- الجزأرة
- الخيار العلمي والتكنولوجي

لكن النظام التربوي لم يعرف تغييرا كبيرا، ولم تشهد السنوات الأولى من الاستقلال إلا جملة من العمليات الإجرائية نذكر منها:

- التوظيف المباشر للمربين و المساعدين التربويين، و إعادة اللغة العربية إلى مركزها الطبيعي.
- تأليف الكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية.
- بناء المرافق التعليمية في كل نواحي الوطن.
- اللجوء إلى عقود تعاون مع البلدان الشقيقة و الصديقة.
- محاولة تعميم التعليم وإيصاله إلى المناطق النائية.

وبذلك أصبحت المنظومة التربوية جهازا أصيلا ووطنيا عصريا وعلميا في مضامينه وطرائقه، و وهما ديمقراطي وثوري في اتجاهاته، ذلك أن البعدين الأخيرين لم يتوفرا في المنظومة التربوية بالشكل المطلوب، حيث لم يصل التعليم إلى كل التراب الوطني وبقي مقصورا على المدن الكبرى كما وعلى فئات معينة كالذكور فقط، كما أنه لم يمثل في مراحله الأولى الخصائص والمقومات الحضارية للمجتمع الجزائري العربي والمسلم، وذلك بسبب التأثير الكبير لمخلفات الاستعمار خاصة اللغة الفرنسية ، ولهذا وفي بداية السبعينيات أسندت مهام وزارة التربية الوطنية إلى وزارتين. أولهما للتعليم الابتدائي والثانوي، والأخرى للتعليم العالي والبحث العلمي، وكان لزاما على كل وزارة إعداد ملف للإصلاح خاص بها.

تميزت هذه المرحلة بالأعمال التحضيرية للإصلاح التربوي في إطار مخططات التنمية، وهو إصلاح شامل في مجالات الهياكل ومضامين البرامج وطرائق واستراتيجيات التدريس، حيث لم يكن من الطبيعي المحافظة على المناهج التربوية كما كانت في عهد الاستعمار، بل لابد من إعادة هيكلة تتلاءم والأوضاع الجديدة ، وذلك ما بدء العمل به بداية من مشروع الإصلاح سنة 1973 . ثم مشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 والتي صدرت بعد تعديلها في شكل **أمر 16 افريل 1976 وهو الأمر** المتعلق بتنظيم التربية والتكوين والذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية وتوحيد التعليم و إجبار يته وتنظيمه.

المحاضرة 6 : أمرية 16 افريل 1976 و تأسيس المدرسة الأساسية:

مدخل

بعد التذبذب الذي عاشته المدرسة الجزائرية منذ 1962 إلى بداية السبعينيات، وبعد اتكالها على النصوص الفرنسية خاصة منها المتعلقة بالتشريع المدرسي، وبعد ظهور النتائج غير المرضية التي بدأت تفرزها المدرسة الجزائرية، وبعد التفكير في كل هذه المعطيات والاستنتاجات صار من المفروض إدخال تغيير جذري على منظومة التربية ،مع ضرورة الابتعاد عن التوقعات الظرفية، تشكلت لجنة على مستوى وزارة التربية ضمت عدد من المختصين في الإحصاء والتخطيط والتربية وميادين أخرى سنة 1972 وبعد دراسة الموضوع خرجت بتصور هو موضوع الكتيب العلمي الذي أصدرته الوزارة تحت عنوان"مدخل إصلاح التعليم" وفي هذا الكتيب بدأت تظهر بوادر تصور لإصلاح تربوي تبنته الدولة الجزائرية بموجب الأمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين وإنشاء المدرسة الأساسية.

1- تعريف المدرسة الأساسية:

التعليم الأساسي كما جاء في قرار المجلس الأعلى للتربية هو القاعدة الأساسية للمنظومة التربوية يمنح تربية قاعدية واحدة و يضمن حدا أدنى من المعارف والخبرات ولمهارات لجميع الأطفال ويهيئهم للقيام بدورهم في المجتمع وينمي قيمهم. كما يعرف الأستاذ "الطاهر زرهوني" المدرسة الأساسية استنادا على وثائق الإصلاح بأنها «**البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع الأطفال تربية أساسية واحدة لمدة 9 سنوات تسمح لكل تلميذ بمواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع نظرا لمواهبه وجهوده كما تهيئه في نفس الوقت وتعده إلى الالتحاق بوحدات الإنتاج أو بمؤسسات التعليم المهني**». أما الأستاذ تركي رابح فيرى أن المدرسة الأساسية الجديدة هي:« مدرسة تجمع مابين التعليم الابتدائي (6سنوات) والمتوسط (3سنوات) في مدرسة واحدة هي مرحلة التعليم الإجباري، وهي مرحلة نظمن معلومات ومعارف علمية مركزة وظيفية فيها يتقي الطفل شر الأمية كما تمكنه من إتقان حرفة أو صنعة».

تمثل المدرسة الأساسية من حيث أهدافها التربوية ومبادئ تنظيمها ومضامين تعليمها ومناهجها وحدة تعليمية تربوية تمنح تربية أساسية مشتركة ومستمرة من السنة الأولى إلى التاسعة، كما تعتبر هيئة للتكامل والتشاور بما يحقق الوحدة في تنظيمها وتعليمها والتكاملية في هيكلها.

- تتشكل المدرسة الأساسية من مدرسة ابتدائية تستقبل هذه الأخيرة؛ الطورين الأول والثاني، ومن مدرسة تستقل الطور الثالث وتدعى الإكمالية.

- يدخل الطفل المدرسة الأساسية ابتداء من السنة الأولى ابتدائي وعمره ست سنوات ويتم بها مدة 9 سنوات إلى غاية 15 سنة و عندئذ يمكنه مواصلة تعليمه الثانوي إذا كانت إمكانياته الفكرية واستعداداته النفسية تسمح بذلك.

2 - تطبيق المدرسة الأساسية:

كان يأمل من تطبيق المدرسة الأساسية إيجاد حلول جذرية لكل المشاكل التي تعاني منها المدرسة الجزائرية، ورغم المحاولات التي تمت من طرف وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، في مجال تطبيق هذا الإصلاح على مستوى مجموعة من المدارس فإن التطبيق الشامل للإصلاح وتقسيم المدرسة الأساسية، لم يتم تحقيق ذلك في الوقت المطلوب. حيث تقرر بداية تنفيذ هذه المدرسة بصفة تجريبية في الطور الثالث، انطلاقا من الموسم الدراسي 1978/1977 ليتم تعميم المشروع ويتم التنصيب الرسمي لهذا الإصلاح في الموسم الدراسي1980/1981 .

وقد حدد هذا التاريخ للشروع في العمل بمقتضى نظام التعليم الأساسي وليكون كذلك تاريخ البداية في التخلي عن النظام التعليمي القديم تدريجيا ووفق مراحل معينة.

حيث بدئ في تنصيب المدرسة الجزائرية بتعميم السنة الأولى ابتدائي سنة 1980، بعد أن تمت التحضيرات اللازمة بتوفر مختلف الوسائل الضرورية والخاصة، كتحضير البرامج والمواقيت والمنهجيات والطرق البيداغوجية والحملات والإعلانية وبذلك عممت السنوات التالية تدريجيا بعد سنة إلى السنة السادسة منها

2-1 أسباب وجود المدرسة الأساسية :

جاءت المدرسة الأساسية نتيجة عدة أسباب ودوافع، مثلت إرادة الشعب الجزائري في وجود مدرسة جزائرية حديثة تعبر عن خصائصه الحضارية والقومية من جهة وتدفعه للنمو والتطور والرقي من جهة أخرى، خاصة و أنه شعب ذاق طعم الاستقلال حديثا.

و يمكننا إجمالا أن نقول أن وجود المدرسة الأساسية كان مرتبطا بعاملين اثنين:

أولا هما: التطور الاقتصادي والاجتماعي آنذاك، وثانيهما عيوب المدرسة التقليدية.

1- العامل الأول: التطور الاقتصادي والاجتماعي: لقدعرفت الجزائر بعد الاستقلال تطورا كبيرا نتيجة الجهود المبذولة من أجل التنمية والرقي، من ذلك لابد من زيادة تطور المنظومة التربوية وذلك بتوفير مجموعة من الإمكانيات المادية والبشرية المتطورة.

كما أن التطور الاجتماعي والاقتصادي، أدى بالضرورة إلى وجود عمال مهرة وتقنيين ذو كفاءة عالية، وهذا ما توفره عادة المؤسسات التربوية والتعليمية ومؤسسات التكوين المهني، لذلك كان على الجزائر تطور نظامها التربوي بيما يتسنى ومتطلباتها الصناعية، وحاجتها الماسة إلى إطارات تسير شؤونها.

2- العامل الثاني: عيوب التنظيم التربوي الموروث: حيث حملت المدرسة الجزائرية التقليدية تناقضات وسلبيات تتنافي والخيارات الأساسية للجزائر المستقلة، وأهم هذه العيوب:

- صغر سن التلاميذ الذين يقصون من الدراسة بسبب صعوبة الانتقال إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط بالنسبة للتلاميذ الضعفاء.

- صعوبة تأهيل التلاميذ المطرودين في سن مبكرة مهنيا بمراكز التكوين المهني وبالتالي استحالة إلحاقهم بعالم الشغل.
- ضعف مستوى التلاميذ المتسربين من المرحلة الابتدائية، وبالتالي انتشار الأمية مجددا ومكانية جنوح الأطفال المطرودين في سن مبكرة.

*أما المرحلة المتوسطة فقد عانت من:
- الازدواجية في طبيعة التكوين: فهو إما نظري عام، أو تطبيقي مهني.
- ازدواجية في طبيعة اللغة: حيث يؤدي الفرق اللغوي بين التلاميذ إلى تعميق التفرقة والاختلاف بين الأفراد.
- عدم شمولية التعليم المتوسط: حيث لم يكن هذا الأخير إجباريا ولا متوفرا لكل التلاميذ.
- تغلب الطردية الإلقائية والتمركز حول المعلم.

لهذه الأسباب وغيرها قامت الجزائر بإصلاح تعليمها ودمج لكل من التعليم الابتدائي والمتوسط في مرحلة واحدة متكاملة هي التعليم الأساسي.
حيث أصبحت المدرسة الأساسية تكون وحدة تنظيمية شاملة ومتكاملة ومندمجة.

2-2 مبادئ وأهداف المدرسة الأساسية:

1- المبادئ:

يقر الأمر 35/76 مبادئ أساسية عامة وهي تعتبر من الخصائص المميز للتعليم الأساسي في الجزائر:
- التعليم الأساسي حق لكل طفل جزائري
- مجانية التعليم.
- إجبارية التعليم.
- عدم لائكيته وتشبثه بالإسلام.
- التعليم من اختصاص الدولة.
- ينسجم مع التوجيهات الجديدة للبلاد في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- يرتكز على البعد الوطني والبعد الديمقراطي والبعد العلمي والتكنولوجي والبعد العالمي.

يتم تدريس جميع النشاطات التعليمية فيه باللغة العربية.
- ينفتح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لربط المنظومة التربوية بعملية التنمية الشاملة في البلاد.
- يعتبر فيه التلميذ محور العملية والمعلم هو دعامتها وأساس نجاحها.

2- الأهداف:

تتمثل الغايات والأهداف التي يسعى التعليم الأساسي إلى تحقيقها في المجتمع الجزائري في:
- تحديد فترة إلزام عملية التمدرس من 6 سنوات إلى 5 سنوات مع توفير فرص الاستمرار في التعليم مدة ثانية.
- توحيد لغة التعليم، بجعل اللغة العربية لغة التمدرس في جميع الأطوار.

- إحلال اللغة العربية مكانتها في النظام التعليمي.
- توحيد التعليم وتنظيمه.
- جعل التعليم يستجيب لمتطلبات التنمية بمقتضى المرحلية.
- وضع سياسة واضحة ودقيقة لتعليم اللغات الأجنبية باعتبارها وسائل مساعدة على الاتصال بالعالم.
- تطور المناهج الدراسية في المدرسة الجزائرية.
- رفع مستوى المعلمين والمشرفين على العمل التربوي.
- التأهيل لمرحلة التعليم الثانوي أو التكوين المهني.
- الوعي بدور الأمة الجزائرية أخذا وعطاء في الحضارة الإسلامية.
- توفير البيانات المدرسية الكافية والملائمة.
- جزأرة الإطارات العامة في ميداني التعليم والتكوين.

3-2 التحديات والعقبات أمام المدرسة الأساسية:

يعتبر مشروع المدرسة الأساسية في الجزائر، المنشأ بمقتضى الأمر 35/73 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والذي شرع في تنفيذه في 1977، وعمم إبتداءا من سنة 1980 ليكتمل التعميم على كافة الوطن في 1990، المرحلة الأخيرة التي كانت فيها المدرسة الجزائرية بصدد التخلص من مخلفات الاستعمار وإثبات معالم الهوية الوطنية الجزائرية على رأس هذه المخلفات:

- سيطرة اللغة الفرنسية على المدرسة الجزائرية، حيث بقيت الأقسام المزدوجة تواصل دراستها للمواد العلمية باللغة الفرنسية إلى غاية 89/88.
- المدارس الحرة التي بقيت تابعة لهيئات أجنبية.

وهذا ما عبر عنه بقلق وحسرة الرئيس الراحل "هواري بومدين" في قوله « إن التربية مهما كانت راقية، إن لم تكن وطنية فليست بتربية مهما كانت عالية المستوى وإن التعليم إذا لم يكن بلغة البلاد فسيبقى ناقصا أبترا».

- الإسراع المفرط في عملية تعميم مشروع التعليم الأساسي مع تغييب الوسائل اللازمة لإنجاحه.
- رفض الأخذ بتجربة التعريب من الدول التي سبقتنا إليه.
- العمل على مضاعفة الاهتمام بالمواد العلمية على حساب المواد الأدبية والشرعية .
- التصدي للعناصر التي تنتمي إلى الكتلة الأصيلة المناصرة لمشروع التعليم الأساسي.
- اتهام مناصري هذا المشروع والمدافعين عنه (بالبعثية)*

غير أنه هناك عقبات أخرى كانت أمام نجاح ومواصلة مشروع المدرسة الأساسية بعض منها هذه التحديات لها علاقة بالتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث دعت هذه التغيرات إلى إعادة هيكلة المدرسة الأساسية.

*تعني الانتماء الي حزب البعث العربي الذي تأسس في المشرق على مبدأ القومية العربية والإلحاد. على ديدونه، مرجع سابق،ص266.

4-2 إعادة هيكلة المدرسة الأساسية:

عرف العالم في تلك المرحلة تغيرات سياسية اقتصادية سياسية واجتماعية تمثلت في سقوط الاتحاد السوفياتي وتهاوي الدول الاشتراكية وتحولها إلى النظام الرأس مالي. أما بالنسبة للجزائر فقد اعتمدت التعددية الحزبية بعد أحداث أكتوبر 1988 كما دخلت اقتصاد السوق وتخلت عن النظام الاشتراكي هذا ما تطلب إعادة بناء النظام التربوي وفق تغيرات الوضع الراهن والتي أهمها:

- إجراء تعديلات جزئية سنة 1989 على برامج المواد الاجتماعية ثم مجموع المواد سنة 1993 في إطار تخفيف المحتويات مع إعادة الصياغة سنة 1996.
- تم إدراج اللغة الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي.
- محاولة تطبيق المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي تنفيذا لما جاء في الأمر 76.
- إعادة النظر في التسمية(المدرسة الأساسية) بحيث يقترح تسمية الهيكل القاعدي مدرسة ابتدائية. والهيكل الموالي(الطور الثالث) مدرسة إكمالية.
- زيادة عدد الهياكل والمؤسسات التربوية.

4-3 أسباب نهاية المدرسة الأساسية:

لاندثار المدرسة الأساسية أسباب عدة، تتعلق بالمدرسة الأساسية في حد ذاتها أي مشاكل وسلبيات من داخل المدرسة، وأخرى تتعلق بظروف خارجية.

1) من داخل المدرسة: عانت المدرسة سلبيات كثيرة على مستوى التسيير البيداغوجي وطرق التدريس والوسائل والإمكانيات المادية وأهمها:

- اعتماد أسلوب النسبة في الانتقال من مستوى لآخر.
- الاكتظاظ الكبير داخل الأقسام حيث وصل عدد التلاميذ في القسم إلى 60 تلميذ مما تسبب في قلة الاستيعاب والفهم.
- نقص كبير في الكتاب المدرسي على مستوى الكم والنوع بالإضافة إلى الافتقار لوسائل الإيضاح والتجريب.
- كثافة المقررات وعدم تناسبها مع قدرات التلميذ.
- اتساع الحجم الساعي مما يدفع بالتلميذ إلى الملل والكراهية التعليم.
- اعتماد عملية التعليم على ترجمة الكتب العلمية.
- إهمال عملية تكوين المعلمين والإطارات.
- عدم وجود خطة تربوية واضحة، فقد كانت المدرسة تسير على غير هدى تتأرجح بين الإصلاح وإعادة الهيكلة.

2) أسباب من خارج المدرسة:

منذ نشأة المدرسة الأساسية كمدرسة جزائرية أصيلة تمثل إرادة الشعب وطموحه إلى التطور والرقي، كما مثلت الأرضية الحقيقة التي انطلقت منها نهضة تربوية في بلادنا، غير أن عدم

تطبيق أهم مبادئ المدرسة والسير بالشكل الذي كان مسطرا جعلها تتعرض للكثير من الانتقادات والتشكيك في نتائجها. إلى جانب رفض دائم لأسس ومبادئ المدرسة الأساسية فقد وقفت ضدها فكانت وراء التشكيك في مصداقيتها وبالتالي فشلها ويمكن تلخيص المواقف التي اتخذت من أجل محاربة التعليم الأساسي في:

- الإعتاراض على هذا المشروع قبل الشروع في تنفيذه والتقليل من أهميته هذا المشروع من خلال الانتقادات التي تجعله دون المستوى.
- عدم الاهتمام بمتطلبات تنفيذ التعليم الأساسي وعدم تطبيق ما تنص عليه وثائق المشروع.
- محاولة تعطيل عملية التعريب التي قامت على أساسها المدرسة الأساسية حيث أنه بعد ما اعتمد مبدأ التعريب الكلي سنة 1974/1973 أعيد التراجع عنه بعد التعديل الوزاري من قبل الرئيس الراحل "هواري بومدين" ليستمر تفاقم المشكل بعد وفاته ومجئ الرئيس الشاذلي بن جديد في ظروف توصف بشئ من الصعوبة حيث مرت الجزائر بفترة انتقالية جد صعبة.

وبعد تنصيب المدرسة وتعميم سنواتها تدريجيا إلى غاية91/90 ظهرت على الساحة الوطنية انتقادات من نوع آخر كون هذه الفترة تمثل بداية العشرية السوداء التي عاشها المجتمع الجزائري، كما أنها بداية التفتح على الديمقراطية حيث على حد قول **"علي بن محمد"** الوزير السابق للتربية: إن المدرسة الجزائرية (الأساسية) تحملت المدرسة الأساسية مسؤولية الوضع، كونها متهمتا بتخريج إرهابيين من صفوفها. إلى جانب أنها تنعت بالمدرسة المنكوبة والتقليدية والمريضة كونها تحمل تناقضات واختلالات. كما أن العوامل الرئيسية للتطور غير متوفرة ،مما أدى إلى تدني ملحوظ لنوعية التعليم على جميع المستويات، وإلى تعميق الهوة التي حالت دون تطبيق الاختيارات الأساسية للمدرسة الجزائرية لاسيما عامل الديمقراطية، بالإضافة إلى أن التعددية السياسية التي اعتمدتها الجزائر آنذاك، والتي سهلت عملية المطالبة بإعادة النظر في النظام التربوي، وهو ما كان سببا في الهجوم على المدرسة الجزائرية ومحاولة إرجاع مشاكل الدولة والمجتمع إلى المدرسة الأساسية بسبب توجهها العربي الإسلامي؛ مع العلم أنه لا يختلف اثنان في كون المجتمع الجزائري بأغلبيته الساحقة مسلما ويصعب فصل الإسلام عن لغته العربية.

لكل هذه الأسباب وأخرى غيرها راح يبدو جليا أن مشروع المدرسة الأساسية مشروع فاشل، ولكن الحقيقة التاريخية تسجل أن مشروع المدرسة الأساسية الذي سطر على أساس مبدأ التعريب ومقومات المجتمع الجزائري العربي المسلم، والذي سطر أيضا على أساس تطوير التعليم وتصحيح مسيرته وكذا تأكيد التوجهات الوطنية التي هي روح النظام التربوي قد نجحت بنسب كبيرة والإطارات التي تقود البلاد خير دليل على ذلك.

3- التعليم الثانوي:

هي مرحلة من مراحل السلم التعليمي مدتها ثلاث سنوات على العموم ويمكن اختصارها أو تحديدها تبعا لمقتضيات التربية. أعدت لاستقبال التلاميذ المتحصلين على شهادة التعليم الأساسي وغالبا ما يسمى بالتعليم ما بعد الأساسي.

أي أن التعليم الثانوي يشمل التعليم الإعدادي والثانوي بأنواعه المختلفة وهو مرحلة لها طبيعتها الخاصة حيث سن الطلاب وخصائص نموهم، ويشمل التعليم الثانوي العام والتعليم

التقني، وهو تعليم يحوي فروع مختلفة وفقا للأنظمة التي تضعها الاتجاهات، وهي مرحلة تشارك المراحل السابقة في تحقيق أهداف المنظومة التربوية، تختم هذه المرحلة بشهادة البكالوريا.

- إن التعليم الثانوي عنصر هام في بنية التربية لأنه يشكل حلقة وصل بين التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي ، وهذا ما أدركته المدرسة الجزائرية بعد تنصيبها للمدرسة الأساسية (التعليم الابتدائي والمتوسط) إذ عرفت آنذاك تغييرات جذرية ترمي إلى تحقيق مدرسة متطورة تصبو إلى التطور الصناعي والتكنولوجي للالتحاق بركب الدول المتقدمة، وبذلك ظهر من الضروري الشروع ابتداء 1985/1984 في إصلاح التعليم الثانوي الذي كان في انتظار تنصيبه منذ 16/افريل 1976 تاريخ وضعه لان التعديلات التي أدخلت عليه منذ الاستقلال كانت عاجزة عن جعله مؤسسة وطنية قادرة على توفير الإطارات اللازمة استجابة لمطالب التنمية في عصر يتميز بتقدم كبير في مجال العلم وتكنولوجيا ، والتعليم الثانوي المشار إليه يشمل على ثلاث أنواع :

- التعليم الثانوي العام ويدوم ثلاث سنوات يتم فيه تحضير التلاميذ إلى مختلف شعب البكالوريا العلمية والأدبية .
- التعليم الثانوي المتخصص الذي يهدف إلى تنمية المواهب البارزة التي يتم اكتسابها لدى الشباب أثناء تعليمهم في المرحلة الأساسية .
- التعليم الثانوي التقني والمهني ويهدف إلى تحضير الشباب لشغل المناصب في مختلف قطاعات الإنتاج وعليه أن يقوم بتكوين التقنيين والعمال المؤهلين والمهرة، أما المدارس التي يلقن فيها التعليم الثانوي فهي تدعى (المدارس الثانوية والمتاقن حسب نوعية التعليم.

ـ فالثانويات تختص بالتعليم العام، وكذلك التعليم المتخصص أو التعليم الفني، أما المتاقن فهي مخصصة للتعليم التقني والمهني، وتختم الدراسة بشهادة البكالوريا.

من أجل تعديل وإصلاح هذا النوع من التعليم نظم في شهر نوفمبر 1983 ملتقى حول إصلاح التعليم الثانوي بمشاركة حوالي 600 إطار يمثلون مختلف قطاعات التربية والتكوين والشغل وقد شرع في تطبيق هذا الإصلاح ابتداء من الموسم الدراسي 1985/1984 بتحقيق مايلي:

- توسيع شعب الرياضيات والتعليم التقني قصد تحقيق التوازن بين التعليم الثانوي العام والتقني، وتوجيه التلاميذ على أساس النتائج المدرسية.

لقد كان إصلاح التعليم الثانوي العام والتقني مبني على ربط النظري بالتطبيق و على تعدد الفروع حسب تطور البلاد مما يجري في العالم، حيث نجد أنه بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي نتج عنها تغيرات جذرية دستورية تشريعية تقرر في منتصف جانفي 1989 إعادة النظر في بعض النقاط في التعليم بكل فروعه. حيث تم تأسيس لجنة وصية للإصلاح من المقرر أن تنهي أعمالها في منتصف ماي 1990.

- لقد كانت اللجنة الفرعية الثانية من مجموع اللجان الخاصة بالإصلاح تعنى بالتعليم الثانوي، حيث تم بمقتضاه ابتداء من سبتمبر 1991 إنطلاق الإصلاح على مستوى الجذوع المشتركة للسنة الأولى ثانوي، حيث تم تنصيب التعليم الثانوي المتخصص وتعديل البكالوريا وتعميم نظام

الجذوع المشتركة إلى جذعين : جذع مشترك للعلوم الإنسانية والجذع المشترك للعلوم التكنولوجيا.

كما تقررت إصلاحات أخرى في ما يخص المناهج التربوية وذلك بعد تنحية اللجنة الوطنية للتنظيم وسير المناهج يوم 1998/03/29 والتي أبرزت العلاقة بين المناهج باعتبارها أد الأسس التي يقوم عليها المشروع التربوي وتطلعات المجتمع وذلك على مستوى مراحل التعليم في المدرسة الأساسية.

4- واقع السياسة التعليمية في الجزائر في هذه المرحلة:

باعتبار السياسة التعليمية هي خطة إنمائية وإصلاحية واجتماعية تنصب على الحاضر مطبقة عليه الأبعاد المستقلة المتمثلة في الغد الأفضل الذي تطمح الأمة لتحقيقه على مستوى مؤسساتها التربوية.

إن السياسة التعليمية هي تلك التوجيهات والاختيارات الفكرية والسياسية الكبرى أو ما يسمى الفلسفة أو السياسة التربوية المؤطرة والموجهة للنظام التربوي برمته والمستمدة من فلسفة المجتمع، ذلك أن النظام التعليمي جزء من البناء الاجتماعي الكلي، يتفاعل معه متأثرا به ومؤثرا فيه، ويدور حول الأهداف المشتركة لهذا المجتمع. هذا الكلام يمكننا تطبيقه على النظام التربوي الجزائري إذ أخذ هذا الأخير خط سيره من التصور الأيديولوجي من سياسة الدولة الجزائرية والتي أشارت إلى مجموعة من التوجهات التي تحدد مسار التربية الوطنية وتضبط غاياتها حيث ظل الفعل السياسي في الجزائر يرمي الى المحافظة على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري من خلال المؤسسات التربوية المختلفة، ابتداء من دور الحضانة إلى الجامعات. إذ أن مقومات التربية وخطوطها العريضة تنبع من السياسة العامة للدولة حيث تقوم هذه الأخيرة بتسخير التربية لتحقيق هذه الأهداف.

لقد عمدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى تبني سياسة تعليمية تحدد الإطار المرجعي للنظام التعليمي ممثلا في المبادئ العامة التي اعتبرت آنذاك كفيلة لتحقيق الحرية والقضاء على الأمية والتخلص من التبعية الثقافية والاقتصادية، غير أن التعامل مع هذه السياسة كان خاضعا لتأثيرات سياسية وتناقضات اجتماعية وثنائيات إيديولوجية مختلفة مما جعل عدم قدرة تحويل مبادئ النظام التربوي (التعريب-الجزأرة-ديمقراطية التعليم) آنذاك من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي ومن البعد السياسي إلى البعد التربوي، كما كان من الصعب اختراق الجدار الثقافي للاستعمار. قبل تنقية الأجواء والمناخات السياسية والثقافية المتباينة بين صانعي القرار التروي وصانعي القرار السياسي، حيث صارت المحاولات الإصلاحية المعتمدة بعد الاستقلال مباشرة، عاجزة عن منع نمو جذور النظام التربوي الفرنسي، إذ لم تتمكن الجزائر من وضع مرجعية تربوية وطنية ثابتة تعمل بفلسفة واضحة أو بفكر منسجم في إطار مبادئ النظام التربوي، لذلك ولما كانت الشخصية الوطنية الجزائرية تقوم على الإسلام عقيدة والعربية كيانا والاشتراكية منهجا، كان دور التربية تجسيدا لهذه المناهج في برامج ومناهج التكوين.

فالعقيدة الإسلامية من أهم مقومات التربية في الجزائر، لقد سعت الجهات الوطنية الى نشر تعاليم الإسلام في المدرسة الجزائرية، انطلاقا من أن الإسلام هو دين الدولة في الجزائر.
كما تجد اللغة العربية مكانتها باعتبارها لغة القرآن الكريم، رغم أن التعريب قطع مسيرة معتبرة متجاوزا العراقيل التي حاول البعض وضعها في طريقه، أما في مسألة النهج الاشتراكي فإن التربية كرست جهدا في تكوين الفرد المؤمن بالمبادئ الاشتراكية والمجالس المنتخبة وتكافئ الفرص والعدالة الاجتماعية. إذ تم ربط السياسة التربوية بسياسة التنمية والمخططات الإنمائية في تلك الفترة، حيث عبرت تلك الأسس عن مرحلة زمنية مرت بها الجزائر سادت فيها فلسفة سياسية معينة وكانت فيها القيادة لحزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني، كما عرفت فيها نظاما اقتصاديا موجها، أما من الناحية التربوية فقد تم تأسيس المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات ، وقد كانت هذه المدرسة أداة لإعداد المواطن المؤمن بتلك الإيديولوجية والحامل لمبادئها، وقد حققت الجزائر كثيرا من الإنجازات والمكاسب في ظل تلك الفلسفة وتحت قيادتها، فتوسعت هياكل الاستقبال وانتشرت المدارس في كل الجهات وبلغ نجاح ديمقراطية التعليم ومجانيته مداه، وكان مبدأ إلزامية التعليم واقعا لا شعارا. غير أنه بعد أحداث أكتوبر 1988 وبصرف النظر عن العوامل الحقيقية مثلت بداية مرحلة مراجعة للنظام التربوي، غير أنها اقتصرت على جوانب تقنية وهيكلية، ولم ترقى حد الأسس الفلسفية.ولذلك تصاعدت دعوات الإصلاح التربوي ومحاولة تجسيده ظلت تقدم صورة قلقة عن تصور ما يجب أن تكون عليه التربية ضمن الظروف والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي حصلت في البلاد وهذا ما مثله دستور 1996 في مادته 53 التي تعر عن مبادئ عامة للنظام التربوي هي:
- الطابع الإلزامي- ضمان حق التعليم ومجانيته- التساوي في الالتحاق بالتعليم- تكفل الدولة بتنظيم التربية والتكوين. وهي مبادئ تقع في خط لا يبتعد عن سابقه بل يكرسه ويكون له امتدادا، حيث ذهبت الجهات الرسمية المسؤولة وأمام التحولات السياسية إلى أن الاستمرار على هذا النهج في التعاطي مع قضية التربية الوطنية لن تكون في صالحها ولا في صالح البلاد وقد لا تساعد في التوافق مع متغيرات المرحلة ورهانات العولمة، الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، التحول إلى الديمقراطية. فمثل هذه التحولات الكبرى تحتاج إلى غرس ثقافة جديدة وتقاليد تتلائم معها، وقد أنيط بالمدرسة لأداء هذه المهمة، لذلك بدأ الحديث يدور عن كيف يجب أن نغير التعليم ليتناسب مع السياسة الجديدة التي انتهجتها الدولة الجزائرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أين بدأ في تبني مشروع إصلاح تربوي جديد يتوافق وهذا الوضع ويستجيب لمتطلبات التربية ضمن متحولات عالمية.
ومما سبق يمكننا أن نستخلص أن الجزائر طالما ربطت بين منهج سياسي ومنهج تربوي في إطار واحد هو منهج المجتمع، حيث أكدت دائما أن الإصلاح التربوي بل والاجتماعي الشامل هو مسألة اختيار مبدئي وإرادة سياسية لسلطة متحفزة طليعة وواعية بمسؤولياتها التاريخية اتجاه شعب يدرك جيدا أهمية التربية والتعليم

المحاضرة 7: الإصلاحات التربوية 2001/ 2002

1- دواعي الإصلاح:

إن الطابع الإشكالي للمشروع التربوي الجزائري ومحاولة الكشف عن بعض أبعاده ودلالاته وعلاقاته العديدة بزخم التحولات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية عموما التي يجتازها المجتمع الجزائري والعالم ككل، حتم ضرورة إصلاح المنظومة التربوية سواء بسبب الوضعية الحلية للمدرسة الجزائرية والأزمة التي تعانيها، أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي، والتي تفرض نفسها على المدرسة من هذا المنطلق أصبح أمر الإصلاح التربوي ضرورة ملحة تستوجب الدراسة وذلك لعدة أسباب على المستوى الداخلي (الوطني)، أو الخارج (العالمي).

1-1الأوضاع الداخلية:

على المستوى الأوضاع الداخلية تعاني الجزائر مشكلات واختلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية مترابطة نتيجة حركة التغير في شتى الميادين أولها:

- ظهور التعددية السياسية التي تفرض على النظام التربوي إدراج مفهوم الديمقراطية وبالتالي تزويد الأجيال التالية بروح المواطنة، وفي إطار توحيد مهام المدرسة الجزائرية عن طريق الإصلاح. كان على المدرسة أن تتجرد من كل الضغوط السياسية وأن تبتعد عن كل التحريضات الإيديولوجية.
- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير المركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق.
- ارتفاع معدل البطالة حيث أن أغلب البطالين من خريجي الجامعات مما جعلهم أكبر المتضررين، الأمر الذي أحدث شرخا في النسج الاجتماعي وأدي إلى بروز نوعا من ثقافة اليأس والإحباط وتفشي التطرف والعنف في أوساط الشباب من ذلك على المشروع التربوي الجديد أن يزود النشئ بالأدوات الفكرية والمهارات اليدوية التي تجعله قادرا على وضع مشاريع فردية لحياة كريمة.
- باعتبار أن أزمة النظام التربوي هي أزمة المجتمع الجزائري ككل فإن كل الخطابات الفاعلة في الحقل الاجتماعي تجمع أن النظام التربوي الجزائري يعاني خلل وظيفي يكفيه جملة من الإصلاحات ليعود على حالة التوازن.
- أيضا من أزمات المدرسة الجزائرية التناقض الواضح بين ما تلقنه المدرسة من معارف وقيم ورموز و أنماط تفكير ولغة في أحيان كثيرة بينما تروجه مختلف المؤسسات الاجتماعية. أي وبتعبير آخر عجز المعرفة المدرسية على التوافق مع المعرفة الاجتماعية.

إن فقدان القيم الأخلاقية والنزاهة المهنية داخل مؤسسات الدولة جعلت المدرسة الجزائرية مسئولة عن استرجاع هذه القيم ومحاربة كل أنواع الغش والتغاضي والتجاوز والمحاباة، والتي تلحق الضرر بالمدرسة والمجتمع ككل، لذلك على المشروع التربوي تربية النشئ على القيم الأخلاقية التي فقدت في المجتمع.

أيضا إن تدهور القيمة الاجتماعية والثقافية للمدرسة عزز إلى حد كبير سلوكات احتقار العلم والتعليم والمعرفة الثقافية وبالتالي المساهمة في تفشي ظاهرة (الأمية، التسرب، انحراف الأحداث، الهدر التربوي).
من بين المشاكل التي يعانيها النظام التربوي والتي تتطلب المراجعة والإصلاح هيمنة الخطاب التربوي الفرونكوفوني على مستوى السلطة والذي يميل إلى منظومات فكرية ومجتمعية غربية عموما والفرونكوفنية خصوصا، كما أن شكل التعامل مع تلك المنظومات الفكرية مطبوع بطابع الانتقاء السطحي بدون وعي وأيضا بدون معرفة علمية دقيقة تعلمها وتوظفها في السياق الجزائري.
إن تدني مستوى التحصيل والأداء والوظيفي وغياب منهجية علمية لتدريس اللغات يعد من أهم المشاكل التي تستوجب الدراسة والتعديل، حيث طالما اعتمدت المدرسة الجزائرية على النمط البافلوفي في تعليم اللغة العربية والفرنسية على حد سواء، حيث أن الطفل(التلميذ) كقاعدة ثابتة للتعليم يوضع في بوتقة تناقضات خطيرة ناتجة عن التعارب العنيف بين لغة المنزل وبين عالم المدرسة ولغة المعلم ذات التكوين الهزيل.

2-1 الأوضاع الخارجية:

من أبز سمات العالم المعاصر تسارع وتيرة التغيرات العلمية والتكنولوجية لاسيما في ميدان الثقافة والإعلام والاتصال إذ يكد ذلك ما نشهده ونسمع به يوميا من زخم في المعلومات والمعارف التي تزاحم بعضها بعض.
على المدرسة الجزائرية أن تعير هذا كله اهتماما بالغا في مشاريعها الإصلاحية فتتيح للنشئ القدرة على التكيف مع الجديد وذلك بتركيز البرامج التعليمية على امتلاك المواقف المنهجية وعدم حصرها في المفاهيم فقط، خاصة وأن الجزائر وخاصة النظام التربوي أمام تحديات عالمية كبرى أهمها:
1- العولمة: إن تشبيه العالم بقرية صغيرة أصبح شائعا ويحمل هذا التشبيه دلالات الترابط الوثيق بين جميع بلدان العالم في شتى المجالات فلم يعد هنالك بلد معزول. كما يحمل دلالات سرعة الاتصال فلم يعد هناك بلد نائي.فقد تلاشت الحدود الجغرافية واتسع مجال التبادل التجاري فالعالم اليوم أصبح وكأنه يسير وفق نمطية واحدة بعد فقدان القطبية الثنائية وسيادة النمط الغربي أو بالأحرى الأمريكي. هذه الأخيرة التي أصبحت تفرض مفهوما جديدا مبنيا على السيطرة والهيمنة السياسية والثقافية، وهذا ما يتطلب نظاما تربويا قويا ومدرسة حضارية أصيلة تحافظ الدولة من خلالها على قيم المجتمع ومقومات حضارته من جهة وتأهله لمواجهة التحديات العالمية. هذا يعني أيضا فتح المجال واسعا أمام المنافسة الحرة التي لن يصمد أمامها إلا اقتصاد قوي حيوي بما فيه خدمة الإنسان وهذا ما يدعو أيضا النظام التربوي الجزائري إلى تكوين أفراد نشطين قادرين على الأخذ بزمام المبادرة للإسهام في إنماء الثورة الوطنية بما يكونه من قدرات على المنافسة والإبداع حتى يتمكنوا من منافسة التطورات العالمية التي تفرضها النظم الغربية من خلال تداعيات العولمة.

2- مجتمع الإعلام والاتصال: يتطلب تطور وسائل الاتصال والمعلومات وضغط ثقافات القوى المهيمنة بشكل متزايد، تربية تعتمد على كفاءات التحليل والمقاربة وقدرات الاتصال والتواصل خاصة وأنه سيغير مجتمع الإعلام والاتصال أنماط وكيفيات التعليم ويعدل بصفة جذرية طبيعة صور العلاقات الموحدة بين المعلم والمتعلم كما أن الوزن الثقافي سيقاس أكثر فأكثر بكفاءات الأمم والأفراد على الاعتزاز بثقافاتهم وعلاقاتهم الإنسانية ولهذا بات من الضروري التحكم في لغة ومنهجية الاتصال التي تتجه نحو العالمية.

3- سرعة الثورة العلمية والتكنولوجية: يسود العالم اليوم انتشار الثورة العلمية والتقنية المرتبطة بالتطور المدهش للمعارف العلمية ولإنتاج الوسائل التقنية السريعة واسعة الانتشار في العالم إذ ستشمل هذه الثورة العلمية كل القطاعات وتطبعها بطابعها الخاص بما فيها النظام التربوي. هذا ما يدعو إلى التجديد المتواصل للمعارف والتكنولوجيات وتدويل البحث والإنتاج العلمي، ووضع سياسة لتكوين النخبة العلمية الوطنية. حيث أصبحت سرعة التغير الحضاري والتطور التكنولوجي من أعقد المشكلات وأعوصها أمام التربية والتعليم،غير أن هذه التغيرات المفروضة علينا من المفروض أن تشكل فرصة تاريخية بالنسبة للجزائر لأن هذه الفترة الانتقالية تسمح بإصلاحات عميقة وهادئة نسبيا.

إن التحولات الداخلية والخارجية وما نجم عنها من تحديات هي مرتكز أساسي ينبغي أن يبنى عليه التفكير والعمل في ميدان التربية والتكوين إذ الغاية القصوى لنظامنا التربوي هي صوغ مصير وطني يكون في مستوى طموح شعبنا وتضحياته. بتنمية قدرات المواطن الجزائري والارتقاء لمعارفه ومهاراته بجعله مواطنا فاعلا ومسؤولا.

2 - ظروف الإصلاح وتأسيس اللجنة:

إن الجزائر منذ فجر الاستقلال جعلت من تربية أبنائها مركز لاهتماماتها وسخرت حصة معتبرة من إمكانياتها وثرواتها الوطنية لتنمية قطاع التربية الوطنية الذي اعتبرته ذا أولوية.

وهذا وبعد أكثر من أربعين سنة من المجهودات المكثفة التي عززتها الجماعة الوطنية، بحق المدرسة الجزائرية أن تفخر اليوم بالمكاسب الفعلية التي تعكس التطورات الهائلة المحققة في مجال التربية.

وبالفعل إن الجزائر لم تستدرك التأخر التاريخي الملحوظ في مجال التمدرس والموروث على الحقبة الاستعمارية فحسب، بل تمكنت أيضا من مواجهة الطلب المتزايد على التربية، لقد تم فعلا مضاعفة التعداد العام للتلاميذ بـ10 مرات منذ سنة 1962 ليصل الى 7.700.000 تلميذ سنة 2005 وهذا يعني أن ربع سكان الجزائر حاليا في المدرسة، غير أن النمو الكمي للتربية والمحقق ضمن سياق تميز بالانفجار الديمغرافي وفي ذات الوقت يختار المشرع التربوي ذي الطابع الديمقراطي، قد واجهته صعوبات واختلالات أثرت على نوعية التعليم وكذا على المردود التربوي. لذا أصبح إصلاح النظام التربوي أمرا ضروريا سواء بسبب الوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين المحلي والدولي.

وهذا في السياق العام لتحول العالم، سطر رئيس الجمهورية في برنامجه هدف إصلاح النظام بمختلف مركباته حيث بعد هذا الإصلاح الثاني من نوعه بعد الإصلاح العميق الذي عرفته

المدرسة الجزائرية في السبعينات غير أنه وإذا كان إصلاح السبعينات، قد أملته ظروف ما بعد الاستقلال وكان السباق في تأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها فضلا عن ديمقراطيتها وانتشارها، فإن الإصلاح الجديد تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحديات جديدة تختلف عن تلك التي كان على المدرسة مواجهتها في السبعينات والثمانينات.

وفي هذا الإطار قام رئيس الجمهورية بتنصيب لجنة لإصلاح النظام التربوي،وذلك بتاريخ 3 ماي 2000، وقد تمت دراسة نتائج وتوصيات هذه اللجنة مرات عديدة من طرف الحكومة خلال شهري فيفري ومارس من عام 2002 قبل عرضها على مجلس الوزراء، والذي صادق عليها رفقة مجلس الأمة بتاريخ 30 أفريل 2002.

-3- اللجنة الوطنية للإصلاح:

جاء في النشرة الرسمية للتربية والمتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية أنه وبناء على الدستور لاسيما في المواد 53-65-77. تحدث السلطة الرسمية لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية تكلف هذه اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بتنظيم المنظومة التربوية القائمة، واقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة للسياسة التربوية الجديدة، كما يتضمن المبادئ العامة والأهداف والاستراتيجيات بالتنفيذ التدريجي لهذه السياسة.

يعين أعضاء هذه اللجنة رئيس الجمهورية لاعتبارات شخصية بحكم كفاءتهم وتجربتهم، والعناية التي يولونها لنظام التربية والتكوين. يتولى مسؤولية هذه اللجنة رئيس يمثلها لدى السلطة المختصة.

ويساعد عدد من النواب ومجموعة من الأعضاء. حيث كانت الرئاسة الأولى لهذه اللجنة مشكلة كالتالي:

الرئيس: عبد الرحمان حاج صالح.

نواب الرئيس: - بن علي بن زاغو.

- خليدة تومي.

- إبراهيم حراوبية.

غير أنه وبعد ترقية رئيس اللجنة "عبد الرحمان حاج صالح" إلى منصب رئيس الأكاديمية الوطنية، عوض بالنائب الأول "علي بن زاغو" الذي أصبح رئيسا اللجنة.

لقد حدد رئيس الجمهورية رسالة المهمة الموكلة لهذه اللجنة والمهام التي ينبغي تجسيدها في هذا الإصلاح، حيث أن هذا الإصلاح وعلى حد قول رئيس الدولة هو: « عملية تتطلب تفان طويلا ونشاطا دؤوبا متواصلا يرتكز على جهد مستمر للتكيف مع تطور مجتمعنا مع العالم الذي أصبح في تغير دائم. لذلك على اللجنة القيام بما يلي:

1- التحقق في إطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج المسجلة الإيجابية والسلبية مع تحليل أسبابها العميقة.

2- تحليل التحديات الجديدة التي لابد أن تواجهها وتحديد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التفتح والمساهمة في تنمية الوطن والتكيف مع العالم ليتم تنامي تطور المعارف والتغيرات الثقافية والعلمية والتكنولوجية.

3- اقتراح الإجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي مجاني وضمان التكافؤ في فرص النجاح.
4- التأكيد على الظروف الكفيلة وضمان النجاح لأكبر عدد من التلاميذ.
5- اقتراح اختيارات تساعد على حل المشاكل المتعلقة بتنظيم التعليم ما بعد الأساسي.
6- دراسة الوسائل التي تساعد على تجديد جذري للمحتويات والمناهج البيداغوجية.
7- دراسة الترتيبات المناسبة قصد إدماج تعليم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل المنظومة التربوية لتمكين التلاميذ من الوصول المباشر إلى المعارف العالمية وتسهيل الانفتاح على الثقافات.
8- تحديد الظروف واقتراح ما يستلزم من أجل إدماج التكنولوجيات الجديدة.
9- اقتراح منظومة فعالة ومستقرة لتكوين وتقييم المكونين.
10- توخي اللجنة في تفكيرها الاستناد دوما إلى مرجعية قوامها المبادئ والقيم الأساسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة والمساواة والتسامح والسلم والديمقراطية وأخيرا اقتراح كل الحلول التي من شأنها أن تحقق التقدم.

4- القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

باعتبار الإصلاح التربوي عملية شاملة تخضع لعملية التقويم والتقييم، فقد قامت وزارة التربية الوطنية بعد تقييم لنتائج الإصلاح الذي بدأ فيه بداية من الموسم الدراسي 2004/2003 بتسجيل النقائص والسلبيات، وعلى إثرها قدم وزير التربية "أبوبكر بن بوزيد" مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية الذي صدر في 23 جانفي 2008 إذ يهدف هذا النون إلى استكمال بناء العدة التشريعية والتأطير المؤسساتي لإصلاح النظام التربوي و الذي يستمد مصدره من المشروع السابق للإصلاح، أي أن هذا القانون هو امتداد وتكملة لما ورد في مشروع اللجنة على مستوى التشريع والمبادئ الأساسية والأهداف والغايات التربوية التي تحددها المدرسة الأساسية، وعلى مستوى التنظيم والتسيير التربوي لكل مراحل التعليم.

4-1- **الإطار المرجعي**:

لقد جاء في رسالة المهمة للجنة الإصلاح والمقدمة من طرف رئيس الجمهورية أنه على اللجنة أن تستند دائما إلى مرجعية أساسية في بنائها وتفكيرها وأعمالها الإصلاحية، مرجعية قوامها المبادئ والقيم الأساسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة، المساواة، التسامح، السلم والديمقراطية وحب الوطن، التفتح على العالم ولابد أن تكون قاعدة يبنى عليها نشاط المدرسة الجزائرية باعتبار هذه الأخيرة المدرج الأول لتلقي الثقافة الديمقراطية، من حيث هي أحسن ضمان للتلاحم الاجتماعي والوحدة الوطنية.

وفي هذا السياق تكون المدرسة الجزائرية مستندة إلى ثلاث أطر أساسية هي:
- أن يكون إرسائها متينا مبنيا على الثوابت الجغرافية والتاريخية والحضارية والبشرية.
- أن ترتكز على سياسة واضحة، حازمة تحدد آفاقها وتعنصر تطورها.
- أن تحمل إستراتيجية تتسم بالشجاعة والواقعية وبليونة وحزم، استنادا لهذا يستلهم الإطار المرجعي لمنظومتنا التربوية مبادئه الأساسية من الأمة الأساسية، فالمدرسة الجزائرية التي يسعى مشروع القانون التوجيهي والإصلاح ككل إقامتها. تستمد مقوماتها من المبادئ المؤسسة

للشعب الجزائري، تلك المبادئ المسجلة في إعلان أول نوفمبر 1954 وكذا الدستور الوطني وفي مختلف المواثيق التي تبنتها الأمة وعليه يتعين على المدرسة المساهمة في إقرار ديمومة الجزائر باعتبارها ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب الكبير وبلد مسلم عربيي، أمازيغي، متوسطي وإفريقي. أيضا تعرف الناشئة بالإطار المرجعي من خلال جغرافية الوطن (الفيزيائية، البشرية ، الاقتصادية) ومن خلال تعريفه برموز الوطن والسلوكات التي يتمناها في كل مواطن لبلورتها والدفاع عنها، وأيضا من خلال الإرث الحضاري الذي يساهم في ديمومته وفي الأخير واستنادا إلى وثائق الإصلاح الأساسية نستشف أن الإطار المرجعي الممول لرسالة النظام التربوي الجزائري تنبع من خصوصية هذا المجتمع ومن المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري والتي هي الإسلام، العروبة والأمازيغية.

2-4 أسس ومبادئ الإصلاح:

لقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية أن السياسة التربوية الجديدة ضمن هذا الإصلاح بإمكانها الاستجابة لطموحات الأمة وهي تفترض في المقام الأول صياغة مبادئ أساسية وغايات في مستوى التحديات المفروضة أهم هذه الأسس:

- يحتل التلميذ مركز اهتمام السياسة التربوية.
- تتمثل رسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بعالم وطنية أكيدة وشديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري.
- تجذير الشعور بالإنتماء للشعب الجزائر في نفوس الأطفال وتنشئتهم على حب الوطن والاعتزاز بالإنتماء إليه.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية وذلك بتقوية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغة.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية.
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.
- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية متفتح على العالمية والمعاصرة.

أي وبصفة عامة تقوم المنظومة التربوية باعتبارها استثمارا إنتاجيا واستراتيجيا من الأولويات الأولى للدولة التي تسهر على تحسين الكفاءات والوسائل الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي للتربية لذا سطرت الدولة الجزائرية مجموعة مبادئ يراد من خلالها تحقيق غايات التربية للمجتمع الجزائري أهمها:

ضمان الدولة الحق في التعلم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي.

- يتجسد الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي ضمانا لتكافئ الفرص.
- التعليم إجباري لجميع الفتيان والفتيات البالغين من العمر 6إلى غاية16سنة .
- تسهر الدولة على تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم .

- تعتبر المدرسة الخلية الأساسية للمنظومة التربوية الوطنية وهي الفضاء المفضل لإيصال المعارف والقيم ، ويجب إن تكون في منأى عن كل تأثير او تلاعب ذي طابع إيديولوجي او سياسي .
- تعتمد التربية الوطنية على القطاع العمومي غير أنه يمكن فتح المجال للأشخاص الخاضعين للقانون الخاص لإنشاء مؤسسات تربوية خاصة.

وأجمالا إن الجزائر تبنت ومنذ الاستقلال نظاما تربويا يقوم على مبادئ حكيمة وثابتة لبعض أسسها على الأقل مثل مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته ، كما عملت على تجسيد تعريب التعليم وجزأرة التأطير في مختلف المستويات.

-5 أهداف وخصوصيات الإصلاح:

ا- الأهداف

جاء في أهداف اللجنة الوطنية للإصلاح إن:

المنظومة التربوية مدعوة للتغير الجذري كي تستجيب للتطلعات الجديدة للمجتمع وحتى تساهم في رفع التحديات الداخلية والخارجية، وعلى المنظومة التربوية أن تساير عصرها، وان تتكيف وتحضر الأجيال الصاعدة للمستقبل، وإذا ما اعتبر الإصلاح تمهيد دائم للتكيف والتطور مع مجتمعنا ومع العالم فانه يتطلب وضع استراتجيه للتغير تهدف هذه الإستراتجية إلى ثلاث أهداف رئيسة :

1- تسجيل مسارات التغير في أفاق طويلة المدى بإشراك جميع القطاعات الحيوية.
2- إقامة إصلاح على مستوى سياسة الدولة وجعلها في منأى من التراجعات الظرفية والذي يفرض
   - تقوية قدرة الرؤية المستقبلية للسلطات العمومية.
   - تقديم الحلول لمشاكل التربية والتعليم .
   - إدراج الطلب التربوي كعامل تغيير له الأولوية.
3- ويسعى الهدف الثالث إلى إعطاء المؤسسات التربوية أكثر استقلالية وأكثر مرونة مع مراقبة دقيقة للنتائج المدرسة والسهر على ضمان تكافؤ الفرص وبصفة عامة ترمي هذه الإصلاحات إلى تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، ومتمسك بعمق قيم المجتمع وباستطاعته فهم العالم

ب-الخصوصيات:

انطلاقا من هذه الأهداف فإن فروق وكيفيات تطبيق الإصلاح تخضع للخصوصيات التالية:

1- في المقام الأول لابد أن يرتكز الإصلاح على مقاربة شاملة وذات نسق تضمن السياسات التربوية وكذا مكونات هيكلة المنظومة.
2- وفي المقام الثاني يجب أن يكون الإصلاح متدرجا لمنح المنظومة وقتا كافيا لإدماج الإصلاحات المتدرجة.

3- وفي المقام الثالث لابد من إرفاق المشروع الجديد بديناميكية مستمرة للتجديد تسجل مع المدى الطويل، إثر التدفق في سير الهياكل وفي سلوك متعاملي المنظومة.
4- وفي المقام الرابع لابد من منهجية الإصلاح وتنظيمه في خطته العملية وكذا في احتوائه أجهزة تقويم تعتمد على وسائل الإيقاظ والملاحظة من جهة وعلى وسائل البحث والتجربة من جهة أخرى.

6- مستجدات الإصلاح:

لقد تضمن الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر تغيرات جذرية وشاملة على جميع هياكل وتنظيمات وأسس أهداف المنظومة التربوية، وقد وردت هذه التغيرات في كل من مشروع اللجنة والقانون التوجيهي، حيث ورد في هذا الأخير أن هذا الإصلاح يتميز عن الإصلاحات السابقة بما يلي:

1- حصر مجاله في قطاع التربية (التحضيرية، التعليم القاعدي، التعليم الثانوي).
2- تكييف النظام التربوي على التحولات المنجزة في اقتصاد السوق في مجتمع ديمقراطي.
3- الإمكانية المتاحة للأشخاص الطبيعيين الذين يخضعون للقانون الخاص لفتح مؤسسات خاصة للتربية والتعليم في إطار شروط تحددها الدولة. حيث قرر تأسيس التعليم الخاص وهو جزء لا يتجزأ من المنظومة التربوية، لأول مرة في الجزائر من الموسم الدراسي 2006/2005.
4- إدراج تعليم الأمازيغية، لغة وطنية في نشاطات الإيقاظ، وتعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها في كل تنوعاتها اللغوية المستعملة على التراب الوطني. حيث تضمن الباب الثالث من مشروع لجنة الإصلاح العناية بترقية الأمازيغية ضمن اللغات المدرسية ولابد من إدراجها وتوطينها على مستوى المؤسسات التعليمية.
5- إدراج تعليم المعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين.
6- الطابع الإلزامي لتعليم الرياضة منذ الدخول إلى المدرسة وحتى الخروج من التعليم الثانوي.
7- صياغة حقوق وواجبات التلاميذ.
8- صياغة حقوق وواجبات المدرسين والمديرين.
9- تنظيم التعليم الأساسي الإجباري ذي التسع سنوات على شكل تعليم ابتدائي مدته 5سنوات متبوعة بتعليم متوسط مدته 4 سنوات.
10- تنظيم مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي كالتالي:

- مسلك أكاديمي يشمل شعب التعليم الثانوي العام، والتكنولوجي.
- مسلك مهني يجمع التخصصات التكوين والتعليم المهنيين.
- إلغاء احتكار الدولة للكتاب المدرسي، وإقامة نظام اعتماد الكتاب المدرسي.

11- إنشاء مرصد للتربية والتكوين.
12- التكفل بالطفولة ما قبل التمدرس من أجل تعميم تدريجي للتربية التحضيرية ابتداء من سنة 2008.

أما فيما يخص البيداغوجيا فقد تضمنت الإصلاحات الجديدة، تجديد جذري للبيداغوجيا حيث وضعت التلميذ في مركز العلاقة البيداغوجية واعتبرته أساس العمل التعليمي، وذلك ضمن المناهج التربوية التي بنيت على مقاربة جديدة هي المقاربة بالكفاءات.

13- المناهج التربوية:

جاء في النشرة الرسمية للتربية الوطنية، والمتعلقة بإصلاح المنظومة التربوية أن المناهج هي إحدى المركبات الأساسية للعملية التربوية، فهي تعكس فلسفة المجتمع وثقافته التي تنبثق منها نظرته إلى الفرد والدور المنظر منه، إن المناهج تترجم مختلف النشاطات التعليمية/التعلمية والتي تسهم في تغيير فكر المجتمع، لذلك أضحى تغيير المناهج وتحديث محتوياتها أمرا يفرض نفسه. وبذلك شرع في التفكير في إصلاح المناهج التعليمية انطلاقا من مبادئ مرجعية أساسية هي:

1- في بعدها الوطني: من خلال دعم الوحدة والهوية والثقافة الوطنية بالتفاعل بين المركبات الثلاث، العروبة والإسلام والأمازيغية.
2- في بعدها الديمقراطي: من خلال الحق في التربية ومجانيتها وتكافئ الفرص...
3- في بعدها العالمي والعصري: من خلال ضمان ثقافة علمية وعالمية متفتحة على العالم أيضا انطلاقا من بناء جديد على أسس عالمية أهمها:

- تبني مقاربة الكفاءات بدل مقاربة الأهداف حيث تتميز هذه الأخيرة بـ:
- جعل المتعلم في قلب الفعل التربوي ومحوره.
- اختيار وضعيات تعليمية مستقاة من الحياة.
- تجعل من وضعية حل المشكلات الأسلوب المعتمد للتعلم.
- تعمل على تشجيع اندماج المفاهيم والأدوات المعرفية بدل اعتماد الأسلوب التراكمي.
- اعتبار التقييم بعدا من أبعاد الفعل التعليمي.
- اعتماد الطرائق النشيطة والتفاعلية، والوسائل التعليمية والوثائق المرافقة.
- اعتماد تجريب المناهج قبل تعميمها.
- إدراج أبعاد جديدة في المناهج مثل البعد البيئي والبعد الصحي وحقوق الإنسان...
- مراعاة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إدراج البعد التاريخي في تدريس العلوم المختلفة.

7- تحديات الإصلاح والنظام التربوي في الجزائر:

إن تدعيم وتعميم المدرسة الجزائرية سيبقى قائما ودائما للدولة بالنظر إلى الوظائف الهامة التي يتجه الإصلاح الحالي إلى إعادة صياغتها لتكون أكثر إجرائية،غير أن التحديات التي يفرزها الواقع في الداخل والخارج، لفرض رسم إستراتيجية قادرة على تحقيق أهداف المجتمع من التربية. بالشكل الذي يضمن حصانة هويته وتأمين مكانة له بين المجتمعات الأخرى، تختلف

هذه التحديات منها الداخلية وأخرى خارجية إذ ينبغي على المدرسة الجزائرية مراعاتها عند مباشرة إصلاحها.
أهمها:
إن أول التحديات التي تفرض على المدرسة مراعاتها هي **الأصالة**، إذ ينبغي أن تكون معبرة عن الأصالة الحقيقية لهذا الشعب، ويقصد بها أن تتمكن المدرسة من صياغة قيمها من خلال قيم المجتمع وأن تستنطق تاريخه كله. وتنجذر في حقائقه وتواصله واستمراريته بلا انقطاع، والاعتزاز بالخصوصيات الثقافية الجزائرية المشتركة والفرعية، وتأكيد الانتماء الوطني، غير أن مناشدة الأصالة لا تسعى الوقوف عند الماضي، إن الأصالة هي القدرة على استنطاق الماضي لتوظيفه في خدمة الحاضر.
وهذا ما يفرض تحد ثاني للمدرسة الجزائرية مراعاته وهي **الحداثة**، إذ أن كل مدرسة مطالبة بأن تقوم بالدورين: دور الحفاظ (الأصالة) ودور التغير (الحداثة)، إذا أرادت أن تكون منظومة حية، إن تحدي التوازن الخلاق بين الأصالة والتجديد، ينبغي أن لا يُوقع الانحراف لكثير من التشوهات التي تمس الحداثة، إن **الحداثة** هي موقف تربوي، هي سلوك، هي فكر نشيط . إن رهان الحداثة والعصرنة، تحد لابد للمدرسة الجزائرية من تجسيده في غاياتها وأهدافها، في محتوياتها وتعليمها، وأخيرا في تأطيرها وتنظيمها.
إن تجسيد عملية الأصالة والحداثة تتطلب عقلانية إنسانية تستطيع أن توازن بين اعتبارات الموقف الموضوعي، وآثار الموقف الوجداني الذي يمكن الإنسان من التكيف مع معطيات محيطه برد فعل الإنسان وليس برد فعل الآلة، لذلك فإن المدرسة الجزائرية إذا أريد لها أن تخرج من الواقع الذي تتخبط فيه لابد أن تعتمد **العقلانية** بالمفهوم الحضاري، إن المدرسة الناجحة هي التي تتجنب أن تملي السلوك وتفرضه، أو تدرب على الاستجابة التلقائية والآلية، إن العقلانية تستلزم ما يُمكن الطفل الجزائري بصفة تربوية من إحداث المواقف المسجلة في ذاكرته واسترجاعها، وتبني ما يناسبه من القيم والمبادئ التي تجعله إيجابيا.

ويكون هذا بالتخلي نهائيا عن مناهج التلقين واستبدالها بمناهج جديدة، وغربلة البرامج عن طريق تنشيط البحث والإطلاع المستمر على التقنيات الجديدة. إن هذه المرحلة ينبغي أن تكون منهجا عند كل المربين، وعند كل المسئولين عن نظام التربية والتكوين.
إن النظام التربوي ولا سيما لدى الدول المتخلفة، هو أكبر جهاز إنتاجي. ولكي يكون كذلك ينبغي أن يكون فعالا، ونقصد **بالفعالية** هو أن يكون المردود التربوي في مستوى التضحيات المادية والمعنوية التي توظفها الأمة، حيث تأتي الفعالية عن طريق الكفاءة وهي جهد يبذل، هي عمل دائم، هي استمرار في الفعل التربوي الإيجابي، وتكون الفعالية في المدرسة الجزائرية برفع التحديات التالية:

- التحقيق الميداني والنهائي لديمقراطية التعليم، لاسيما للوصول على الأقل على 80%من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم من(6 - 16) إلى نهاية الفترة الإلزامية.
- رفع نسبة النجاح الدراسي بالنسبة للفصل الواحد والمدرسة وبالنسبة للوطن ككل.

- إيجاد آليات للاشتراك مع التعليم المهني للحد من التسرب المدرسي والذي يصل إلى حوالي 500.000* تلميذ سنويا، وذلك لتوثيق الصلة بين المدرسة وعالم الشغل، وإدماج التعليم والتكوين في منظور شامل للتنمية.
- إلى جانب هذه التحديات تثار في المدرسة الجزائرية عادة مشكلة **اللغات الأجنبية** كمشكلة تواجه اللغة العربية، غير أن الطرح فيه مبالغة وسلبية لكلا اللغتين، فمادام أنه تحدد دور اللغة العربية بكل صراحة وبكل وضوح ،على أنها لغة التعليم جميع المواد وفي جميع الأطوار وأنها تقوم بجميع وظائفها التربوية فما المانع من أن ننظر إلى اللغات الأجنبية من خلال حقيقتها باعتبارها وسائل ناجحة من أجل التطور والتقدم، ومد جسور الحضارة والتواصل العالمي، من هنا لابد للإصلاح من تطبيق سياسة ذكية لإيقاظ اللغات الأجنبية بما يخدم صالح المواطن الجزائري، ولا يستهدف المساس باللغة الوطنية.

بالإضافة إلى هذه التحديات تواجه المدرسة الجزائرية تحديات وعقبات عدة تتطلب من المسؤولين والخبراء دراستها والتعمق فيها من أجل الخروج بالمدرسة إلى بر الأمان وحمايتها من مختلف الضغائن والمكائد الداخلية وتحصينها والوصول بها إلي مستوي عالي يمكنها من تقديم تربية متطورة ومتقدمة لأجيالها الصاعدة.تربية تصل بالفرد الجزائري إلي مستوى عالمي باكتسابه مختلف قيم الثقافة العالمية ، وذلك عن طريق تجديد وإصلاح نظمها التربوية وفق المتطلبات العالمية ، من هنا يمكننا أن نتسأل عن أهم هذه القيم، وكيف ينبغي أن تتضمن في البرامج التربوية ؟

المحاضرة 8: السياسة التربوية للنظام التربوي الجزائر

1- العلاقة بين السياسة التربوية والنظام التربوي في الجزائر:

السياسة التربوية في كل بلد تستمد عناصرها من تاريخ الأمة ومن مرجعيتها الحضارية وتطلعاتها المستقبلية، ويترجم هذه المرجعية ويوضح التطلعات الخاصة بها، هو المصادر الرسمية التي تعبر عن هوية الأمة، وفلسفتها في بناء الإنسان وتربية الأجيال وترقية المجتمع، مثل الدستور والمواثيق ومختلف النصوص التشريعية التي تؤسس مشروعية التربية والتعليم وتحدد مساراتها وغاياتها.

إن تحديد غايات التربية ومرجعيتها في نظم التعليم قد تتداخل المفاهيم المتعلقة بالنظام التربوي والمفاهيم الخاصة بالسياسة التربوية والنظام المدرسي من حيث التوجهات والأهداف والمراحل التعليمية تختلف من فترة إلي أخرى، ولكن الإشكالات التي يثيرها الطرح تبتعد قليلا عن النظام

التربوي، وتلتصق بالسياسة التربوية أو بالعمليات والتوجهات الكبرى للتربية في الجزائر.ومن المعلوم أن السياسة التربوية تختلف عن النظام التربوي وان كانت هي الروح التي توجه هذا النظام، والأساس الذي يرتكز عليه، وان النظام هو الوسيلة الشرعية التي تنفذ فيها السياسة، على أساس أن كل عملية تربوية يحكمها نظام، وتوجهها سياسة، وتمارس في مؤسسة ذات أهداف معينة. إذ ينبغي أن نفرق بين المنطلقات الفكرية والإتجاهات الفلسفية والغايات الثقافية والحضارية التي هي مبادئ تستمد منها عناصر السياسة التربوية (المحددة لخصوصيات النظام) وبين التدابير التنظيمية وصيغ التنفيذ التي تتبناها السياسة التربوية، أي يجب أن نفرق بين المبادئ وبين تنفيذ هذه المبادئ، وبهذا يصبح النظام التربوي هو الوجه التطبيقي للسياسة التربوية، وتصبح السياسة التربوية هي الإطار العام الذي تنظم داخله كل العمليات التنظيمية والتسرية والتعليمية.

فالمبادئ والإتجاهات التي تشكل روح السياسة التربوية والتي حصل عليها اتفاق لا سبيل إلى إصلاحها أو طرحها للنقاش العام، لأنها تشكل مجموعة التوجهات التي تعبر عن فلسفة الأمة، وترتبط بمقومات تفكيرها، إلا إذا كنا نريد تغير فلسفة المجتمع، ونعيد بناء هويته وفكره. لذلك لا ينبغي أن نقول علي أن تطور النظام التربوي الجزائري، أو تجارب الإصلاح التي مرّ بها النظام التربوي، أنها تغير وإصلاح في مستوي السياسة التربوية المنتهجة وإلا اعتبر الأمر هدم وتفكيك لمعطيات فكرية وحضارية تتعلق بتاريخ امة .

بعد أن حددنا الفرق الفكري والفلسفي للمفهومين ندرج فرقا اصطلاحيا للتوضيح أكثر بين الأساسين. وفق نفس الفكرة حدد عبد القادر فضيل السياسة التربوية في: " **مجموعة قيم ومبادئ واختيارات وإتجاهات تمثل الضمير الجماعي والعقل الواعي والتي لابد من تحديد مدلولها ومدلولو كل العناصر التي تتألف منا، والكيفيات التي تجسدها منذ البداية ".**

أما النظام التربوي وكما سبق وان حددنا فإنه يتميز عن السياسة التربوية: " **لكونه يشكل القواعد والضوابط التنظيمية التي تعطي للسياسة التربوية بعدها العملي التطبيقي، وتحدد مجالات التحرك المنسجم للعمليات التربوية** ". على حد تشخيص ع. فضيل

2- تحليل لواقع السياسة التربوية في الجزائر خلال المراحل السابقة:

إذا أردنا أن نسقط ما توصلنا إليه من الطرح السابق علي طبيعة وعلاقة النظام التربوي الجزائري بسياسته المنتهجة، لابد أولا من نحدد المراحل التاريخية والفكرية التي مرّ بها النظام التربوي الجزائري خلال رحلته التطورية وهو يحاول التخلص من الواقع الموروث والمتناقض والتابع لمخلفات استعمارية فرضتها الظروف التاريخية من جهة، وبناء الفرد الجزائري وتحديد مستقبله بشكل يضمن استقراره الشخصي ، كما يضمن استقرار وتطور الدولة الجزائرية كما ونوعا بشرط المحافظة علي طبيعة النظام القائم مهم كانت الظروف العوامل المحيطة بالدولة وبالفرد الجزائري . ويمكن تقسيم السياسة التي انتهجت لمحاولة إيجاد حلول لهذه الإشكالات إلي ثلاث مراحل أساسية وتأسيسية:

- الفترة الأولى وتغطي سنوات الاستقلال الأولى إلى منتصف السبعينات. وتميز هذه الفترة كثرة القرارات التي كانت تستهدف جميعها تغير النظام الموروث وجعله أكثر تلاؤما مع استقلال البلاد واختياراتها السياسية، لكن أغلب القرارات كانت محدودة التأثير وغير كافية لتغير جوهر المنومة التربوية، كما تميزت بعدم استقرار المدرسة الجزائرية آنذاك.
- الفترة الثانية وتبدأ من حيث بدأت الجزائر التفكر في مخططات التنمية الشاملة ، أين تبلور في منتصف السبعينات مشروع إصلاح النظام التربوي وتأسيس المدرسة الأساسية بصدور الأمرية المنشورة في 16/ ابريل 1976، مثلت هذه الفترات أهم فترات البناء والتأسي التي مر بها النظام التربوي الجزائري، وقد أكد هذه الفكرة ع/فضيل عندما قال " أن الدولة الجزائرية بدأت التفكير في إصلاح المنظومة التربوية أثناء هذه الفترة من منطلق أن التغير في المنظومة التربوية الموروثة عن عهد الاستعمار لا يتم إلا بالصلاح شامل يتناول كل الجوانب. ليس فقط في مظاهر التبعية الاستعمارية ولكن لجعل المنظومة اقدر علي مواكبة مسيرة التنمية والتطوير التي تطمح إليها الجزائر المستقلة ".
- الفترة الثالثة والأخيرة وهي التي نعيشها إلى حد اليوم وهي مجموعة من الإصلاحات طبقت وأعيد تطبيقها ولازالت تتغير. والحكم عليها يتطلب إحاطة كاملة بظروف التطبيق، ودراسة معمقة لمحتواها وأهدافها ومرجعياتها بشكل من التفصيل وهذا سيتم في العنصر التالي.

أما فيما يخص عمليات التطبيق ونتائجها وفق توجهات السياسة التربوية في النظام التربوي الجزائري يمكن أن نناقش الموضوع بالشكل التالي:

باعتبار السياسة التربوية هي خطة إنمائية وإصلاحية واجتماعية تنصب على الحاضر مطبقة عليه الأبعاد المستقلة المتمثلة في الغد الأفضل الذي تطمح الأمة لتحقيقه على مستوى مؤسساتها التربوية. إن السياسة التربوية هي تلك التوجيهات والاختيارات الفكرية والسياسية الكبرى أو ما يسمى الفلسفة أو السياسة التربوية المأطرة والموجهة للنظام التربوي برمته والمستمدة من فلسفة المجتمع. ذلك أن النظام التعليمي جزء من البناء الاجتماعي الكلي، يتفاعل معه متأثرا به ومؤثرا فيه، ويدور حول الأهداف المشتركة لهذا المجتمع. هذا الكلام يمكننا تطبيقه على النظام التربوي الجزائري إذ أخذ هذا الأخير خط سيره من التصور الإيديولوجي من سياسة الدولة الجزائرية والتي أشارت إلى مجموعة من التوجهات التي تحدد مسار التربية الوطنية وتضبط غاياتها حيث ظل الفعل السياسي في الجزائر يرمي إلى المحافظة على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري من خلال المؤسسات التربوية المختلفة، ابتداء من دور الحضانة إلى الجامعات. إذ أن مقومات التربية وخطوطها العريضة تنبع من السياسة العامة للدولة حيث تقوم هذه الأخيرة بتسخير التربية لتحقيق هذه الأهداف.

لقد عمدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى تبني سياسة تربوية تحدد الإطار المرجعي للنظام التعليمي ممثلا في المبادئ العامة التي اعتبرت آنذاك كفيلة لتحقيق الحرية والقضاء على الأمية والتخلص من التبعية الثقافية والاقتصادية، غير أن التعامل مع هذه السياسة كان خاضعا لتأثيرات سياسية وتناقضات اجتماعية وثنائيات إيديولوجية مختلفة مما جعل عدم قدرة تحويل مبادئ النظام

التربوي (التعريب، الجزأرة، ديمقراطية التعليم) آنذاك من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي ومن البعد السياسي إلى البعد التربوي، كما كان من الصعب اختراق الجدار الثقافي للاستعمار. قبل تنقية الأجواء والمناخات السياسية والثقافية المتباينة بين صانعي القرار التربوي وصانعي القرار السياسي، حيث صارت المحاولات الإصلاحية المعتمدة بعد الاستقلال مباشرة، عاجزة عن منع نمو جذور النظام التربوي الفرنسي، إذ لم تتمكن الجزائر من وضع مرجعية تربوية وطنية ثابتة تعمل بفلسفة واضحة أو بفكر منسجم في إطار مبادئ النظام التربوي. لذلك ولما كانت الشخصية الوطنية الجزائرية تقوم على الإسلام عقيدة والعربية كيانا والاشتراكية منهجا، كان دور التربية تجسيدا لهذه المناهج في برامج ومناهج التكوين.

فالعقيدة الإسلامية من أهم مقومات التربية في الجزائر، لقد سعت الجهات الوطنية إلى نشر تعاليم الإسلام في المدرسة الجزائرية، انطلاقا من أن الإسلام هو دين الدولة في الجزائر.

كما تجد اللغة العربية مكانتها باعتبارها لغة القرآن الكريم، رغم أن التعريب قطع مسيرة معتبرة متجاوزا العراقيل التي حاول البعض وضعها في طريقه، أما في مسألة النهج الاشتراكي فإن التربية كرست جهدا في تكوين الفرد المؤمن بالمبادئ الاشتراكية والمجالس المنتخبة وتكافئ الفرص والعدالة الاجتماعية. إذ تم ربط السياسة التربوية بسياسة التنمية والمخططات الإنمائية في تلك الفترة، حيث عبرت تلك الأسس عن مرحلة زمنية مرت بها الجزائر سادت فيها فلسفة سياسية معينة وكانت فيها القيادة لحزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني، كما عرفت فيها نظاما اقتصاديا موجها، أما من الناحية التربوية فقد تم تأسيس المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات، وقد كانت هذه المدرسة أداة لإعداد المواطن المؤمن بتلك الإديولوجية والحامل لمبادئها، وقد حققت الجزائر كثيرا من الإنجازات والمكاسب في ظل تلك الفلسفة وتحت قيادتها، فتوسعت هياكل الاستقبال وانتشرت المدارس في كل الجهات وبلغ نجاح ديمقراطية التعليم ومجانيته مداه، وكان مبدأ إلزامية التعليم واقعا لا شعارا. غير أنه بعد إحداث أكتوبر 1988 وبصرف النظر عن العوامل الحقيقية مثلت بداية مرحلة مراجعة للنظام التربوي، غير أنها اقتصرت على جوانب تقنية وهيكلية، ولم ترقى حد الأسس الفلسفية. ولذلك تصاعدت دعوات الإصلاح التربوي ومحاولة تجسيده ظلت تقدم صورة قلقة عن تصور ما يجب أن تكون عليه التربية ضمن الظروف والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي حصلت في البلاد وهذا ما مثله دستور 1996 في مادته 53 التي تعبر عن مبادئ عامة للنظام التربوي هي:

- الطابع الإلزامي- ضمان حق التعليم ومجانيته- التساوي في الالتحاق بالتعليم- تكفل الدولة بتنظيم التربية والتكوين. وهي مبادئ تقع في خط لا يبتعد عن سابقه بل يكرسه ويكون له امتدادا، حيث ذهبت الجهات الرسمية المسؤولة وأمام التحولات السياسية إلى أن الاستمرار على هذا النهج في التعاطي مع قضية التربية الوطنية لن تكون في صالحها ولا في صالح البلاد وقد لا تساعد في التوافق مع متغيرات المرحلة ورهانات العولمة، الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، التحول إلى الديمقراطية. فمثل هذه التحولات الكبرى تحتاج إلى غرس ثقافة جديدة وتقاليد تتلاءم

معها، وقد أنيط بالمدرسة لأداء هذه المهمة، لذلك بدأ الحديث يدور عن كيف يجب أن نغير التعليم ليتناسب مع السياسة الجديدة التي انتهجتها الدولة الجزائرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أين بدأ في تبني مشروع إصلاح تربوي جديد يتوافق وهذا الوضع ويستجيب لمتطلبات التربية ضمن متحولات عالمية.

ومما سبق يمكننا أن نستخلص أن الجزائر طالما ربطت بين منهج سياسي ومنهج تربوي في إطار واحد هو منهج المجتمع، حيث أكدت دائما أن التجديد في النظام التربوي ،بل والاجتماعي الشامل هو مسألة اختيار مبدئي وإرادة سياسية لسلطة متحفزة طليعة وواعية بمسؤولياتها التاريخية اتجاه شعب يدرك جيدا أهمية التربية والتعليم.